الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2003/18
21 November 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة التاسعة عشرة

ميلانو، ١-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

البند ٧(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية

التقدم المحرز بشأن تنفيذ الفقرة ٨ من المادة ٤

تقريـــر عن حلقة العمل المتعلقة باحتياجات وخيارات الأطراف غير المدرجة في المـــرفق الأول من الاتفاقية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، وببرامج الدعم التي تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني لتلبية هذه الاحتياجات

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

عُقـــدت حلقة عمل في طهران، بإيران، في ١٨ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بشأن احتياجات وخـــيارات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، وبشأن برامج الدعم التي تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني لتلبية هذه الاحتياجات. وركزت المناقشات على الصلة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وعلى مواضيع محددة تتصل بالآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ وبتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة. وتشمل هذه الوثيقة أيضاً قائمة بالمجالات التي حددها المشاركون لموالاة النظر فيها.

---

* يرجع التأخر في تقديم هذه الوثيقة إلى تأخر تنظيم حلقة العمل.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - الولاية	١	٣
ثانياً - مداولات حلقة العمل	٢-٣	٣
ثالثاً - موجز الأعمال.....	٤-٣٤	٤
ألف - عرض عام عن التنويع الاقتصادي.....	٤-١٥	٤
باء - التنويع الاقتصادي في سياق الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ..	١٦-١٩	٦
جيم - التنويع الاقتصادي في سياق تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة	٢٠-٢٩	٧
دال - الحدود التي ترد على بلوغ أهداف التنويع الاقتصادي ودور جميع أصحاب المصلحة	٣٠-٣٤	١٠
رابعاً - برامج الدعم التي تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية من أجل التنويع الاقتصادي في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول	٣٥-٣٨	١١
خامساً - مسائل تستوجب موالاة النظر فيها	٣٩	١٢

أولاً – الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بمقرره ٥/م أ-٧، إلى الأمانة أن تنظم حلقة عمل، تُعقد قبل انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف، بشأن احتياجات وخيارات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول) فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، وبشأن برامج الدعم التي تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني لتلبية هذه الاحتياجات، وأن تقدم تقريراً عن نتائج حلقة العمل هذه إلى مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة.

ثانياً – مداولات حلقة العمل

٢- نُظمت حلقة العمل في طهران، بإيران، في ١٨ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، واستضافتها جمهورية إيران الإسلامية، بدعم مالي من حكومة كندا. وترأستها السيدة دانييلا ستويشيفا، رئيسة اللجنة الفرعية للتنفيذ. وحضر حلقة العمل ٤٠ مشاركاً يمثلون الأطراف، ومنظمات دولية، ومعاهد بحث. وقد أتاحت الأمانة عند بداية أعمال حلقة العمل وثيقة معلومات أساسية تقدم عرضاً عاماً عن التنويع الاقتصادي في سياق تغير المناخ[(١)].

٣- وركزت حلقة العمل على ما يلي:

(أ) عرض عام عن التنويع الاقتصادي؛

(ب) التنويع الاقتصادي في سياق الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ؛

(ج) التنويع الاقتصادي في سياق تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة؛

(د) برامج الدعم التي تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني لتلبية احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي.

---

(١) يمكن الحصول على هذه الوثيقة، وكذلك العروض المقدمة في حلقة العمل، على الموقع التالي: <http://unfccc.int>.

ثالثاً – موجز الأعمال

ألف – عرض عام عن التنويع الاقتصادي

٤- تركز النقاش على التنويع الاقتصادي لأنه يشير إلى تنويع المنتجات والصادرات، وبالتالي إلى زيادة تنوع مصادر الإيراد. ويقاس التنويع الاقتصادي، تقليدياً، بنصيب التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي و/أو في مجموع الصادرات من السلع. وإن الرقم القياسي للتنويع الاقتصادي الذي يعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو رقم قياسي مركب يعتمد على نصيب التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب القوى العاملة التي تعمل في الصناعة، والاستهلاك الفردي السنوي التجاري للطاقة، والرقم القياسي لتركّز الصادرات.

٥- وأكدت العروض والمناقشات التي شهدتها حلقة العمل على أنه لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ينبغي أن تتسم الأنشطة ذات الصلة بالاستمرارية والاستدامة في الأجل الطويل. وهذا يتطلب أن تصير هذه الأنشطة مصادر هامة لحصائل التصدير وإيرادات الحكومة. إلا أنه لوحظ في عروض عديدة أنه لم يتم الوفاء بهذا المعيار في سياق معظم الجهود السابقة الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، مما جعل من المتعذر أن تكون هذه الجهود مستدامة.

٦- ودار نقاش طويل حول الصلة الهامة بين التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وأُشير إلى أن التنمية الاقتصادية تشكل، من أوجه كثيرة، عملية أشمل وأكثر تعقيداً، تشمل ليس فقط تحويلاً هيكلياً للاقتصاد (بما في ذلك التنويع الاقتصادي)، وإنما أيضاً الحد من الفقر ومن التفاوت في الدخل. وعلاوة على ذلك، فهي تنطوي على تحقيق تقدم في مجال القيم والمواقف والمؤسسات، التي تمثل جميعاً مقومات هامة لتعزيز القدرة التكيفية. لذلك، قيل إن التنويع الاقتصادي لا يمكن مواصلته بمعزل عن التنمية المستدامة التي تؤدي دوراً رئيسياً في معالجة الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ وتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة. لذلك، فإن مسألة التنويع الاقتصادي في سياق تغير المناخ ينبغي أن تُدرج ضمن الإطار الأوسع المتمثل في التنمية المستدامة.

٧- وفي السياق نفسه، كان المشاركون متفقين عموماً على أن الجهود الرامية إلى تسهيل التنويع الاقتصادي لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا اندرجت ضمن خطط التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، اقتُرح أن تؤدي برامج العمل الوطنية للتكيف دوراً هاماً في تعزيز التنويع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، وأن مثل هذا النهج ربما يمكن في نهاية المطاف أن يمتد ليشمل بلداناً نامية لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً.

٨- وسلَّم المشاركون أيضاً بأن البلدان النامية تحتاج إلى تنويع اقتصاداتها، حتى بصرف النظر عن المشاكل المضافة التي يسببها تغير المناخ. وهذا ينطبق بصورة خاصة على البلدان المصدرة للنفط وأقل البلدان نمواً، إذ إن اقتصاداتها تتسم بنطاق ضيق من الأنشطة الاقتصادية – وهي أساساً الهيدروكربونات والزراعة والسياحة. وإن هذه

القاعدة الهيكلية الاقتصادية الضيقة لا تجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات الأسعار في أسواق التصدير فحسب، وإنما تحد أيضاً من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. وإن الآثار الضارة الممكنة التي قد يسببها تغير المناخ لبعض الموارد الزراعية والسياحية الهامة جداً، وكذلك التأثيرات الممكنة لتدابير الاستجابة على الطلب على صادرات الوقود الأحفوري، إنما هي أسباب إضافية تشجع على تحقيق التنويع الاقتصادي.

٩- وأكدت معظم العروض على أن تغير المناخ يؤثر بصورة خاصة على أربع مجموعات من البلدان، وهي: الدول الجزرية الصغيرة (بسبب زيادة ضعفها الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وأحداث الطقس الشديدة)؛ وأقل البلدان نمواً (بسبب انعدام قدرتها التكيفية)؛ والدول المصدرة للنفط (بسبب التأثير الممكن لتنفيذ تدابير الاستجابة)، والبلدان التي تعتمد اعتماداً شديداً على استخدام الفحم (بسبب العبء الكبير الذي يشكله التكيف عن طريق التحوّل في استخدام الوقود). وتواجه كل واحدة من هذه المجموعات خيارات مختلفة، ولها احتياجات متميزة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي نظراً إلى اختلافاتها من حيث ما تنعم به من موارد، ومن حيث تاريخها وحجم سوقها الداخلية، وقدراتها التكنولوجية والمؤسسية. وفضلاً عن ذلك، فإن كل مجموعة منها قد مرت بتجارب مختلفة في مجال التنويع الاقتصادي.

١٠- وقد بذلت البلدان المنتجة للنفط جهوداً كبيرة لتنويع اقتصاداتها منذ السبعينات، مستخدمةً لذلك إيراداتها النفطية الكبيرة. إلا أن هذه الاقتصادات لا تزال، بالرغم من هذه الجهود، تعتمد بشدة على النفط (والغاز) فيما يتعلق بحصائل التصدير وإيرادات الدولة.

١١- كما سلّمت أقل البلدان نمواً، ولا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة منها، بالحاجة إلى التنويع الاقتصادي، ولكنها لم تتمكن عموماً من وضع برامج موضوعية لتنويع اقتصاداتها. فالحواجز متعددة، بما في ذلك الفقر المتفشي، والنمو الاقتصادي المحدود، والموارد المالية والمهارات المحدودة المطلوبة للوصول إلى الأسواق الخارجية، والحواجز التجارية، والهياكل الأساسية المتواضعة، والمستويات المنخفضة للقدرة التقنية والمؤسسية، وآثار الكوارث الطبيعية المتكررة. ومع ذلك، توصلت بعض أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، وخاصة بنغلاديش وموريشيوس، إلى تحقيق نجاح كبير في مساعيها عن طريق توسيع نطاق الصناعات التحويلية والصناعات الداعمة القائمة على كثافة العمل والموجهة إلى التصدير (بما في ذلك الخدمات). وشملت عناصر هذا النجاح التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار المطرد في كل من الموارد البشرية والمادية (بما في ذلك الهياكل الأساسية)، والتوجه نحو التصدير، واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، والدخول على أساس تفضيلي إلى أسواق بعض البلدان المتقدمة، والتكلفة المنخفضة نسبياً لليد العاملة الماهرة.

١٢- وبالنسبة إلى المستعملين الكبار للوقود الأحفوري (وبوجه خاص الفحم) مثل الصين، جرى التأكيد على تنويع مصادر الطاقة، والأخذ بتكنولوجيات وعمليات إنتاجية ذات كفاءة أكبر من حيث الطاقة. فالصين قد

أدرجت بالفعل احتياجاتها في مجال التكيف مع متطلبات تغير المناخ ضمن خططها الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، حيث من المخطط له أن يزداد ناتجها الاقتصادي أربع مرات، يتوقّع أن يرتفع استخدامها للطاقة إلى الضعف فقط. وتهدف الاستراتيجية، في جزء منها، إلى زيادة نصيب الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في مجموع استخدام الطاقة. إلا أن التكاليف المرتفعة للمعدات المستوردة، والمعدل البطيء لعملية التحضّر، والرقابة المركزية قد ذُكِرت بوصفها عقبات تعترض بلوغ هذا الهدف.

١٣- وبينت العروض والمناقشات أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة عديدة، مثل تكثيف الإنتاج الزراعي، أو تعدد المحاصيل، أو تنويع الأنشطة التعدينية، أو التوسّع في الصناعات التحويلية والخدمية. وحتى داخل صناعة محددة، ثمة مجال واسع للتنويع. فيمكن، على سبيل المثال، تنويع السياحة عن طريق تطوير أشكال جديدة من السياحة (مثل السياحة الريفية، والسياحة الإيكولوجية، والسياحة الثقافية، فضلاً عن السياحة المناخية الساحلية).

١٤- وفي هذا السياق، فإن أنشطة التخفيف المضطلع بها في سياق تغير المناخ قد تضيف أيضاً إلى تنوع القاعدة الاقتصادية المحلية. فإندونيسيا، على سبيل المثال، تقدم ببرنامج للتنويع الاقتصادي في مجال التحريج وإعادة التحريج، ولا سيما عن طريق تنويع المنتجات (تعدد المحاصيل). فالنظم الزراعية القائمة على الأشجار، مثل إعادة التحريج، والتحريج، ومناطق استغلال الخشب، والحراجة الزراعية تقدم خيارات قابلة للتنفيذ من أجل عزل الكربون بسعر يتراوح بين ٥ دولارات و٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد. وإذا أمكن تغطية تكاليف رأس المال الأولية، فإن هذه المشاريع قد تكون مغرية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

١٥- واتفق المشاركون على أن الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي ستتأثر تأثراً قوياً بأوضاع التجارة الدولية، وذلك في سياق العالم المعاصر الذي تسوده العولمة، وبسبب الحجم الصغير للأسواق الداخلية في كثير من البلدان النامية. وفي الواقع، وباستثناء حالات قليلة، يكاد يكون من المستحيل أن تكلل أي جهود من هذا القبيل بالنجاح دون التمكّن من الاعتماد على التكنولوجيا ورؤوس الأموال والأسواق الأجنبية. وفي هذا السياق، فإن برامج الدعم التي قد تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية لفائدة الأطراف من البلدان النامية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي ينبغي أن تشمل ليس فقط المساعدة المالية والتقنية لتطوير القدرة الهيكلية والمؤسسية، وإنما أيضاً تحسين الوصول إلى الأسواق وتسهيل نقل التكنولوجيا والتدفقات الداخلة من رأس المال الخاص.

باء - التنويع الاقتصادي في سياق الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ

١٦- سُلِّم بأن البلدان الأقل نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة ستتأثر تأثراً قوياً بتغير المناخ. وبوجه خاص، ستكون ثلاثة أنشطة اقتصادية قابلة للتأثر الشديد في هذا الصدد: الزراعة (ولا سيما إنتاج الأغذية)، والسياحة،

والهياكل الأساسية. وبسبب نقص التنويع الاقتصادي، فإن هذه الآثار قد تجعل الاقتصاد برمته قابلاً للتأثر الشديد (أي يكون عرضة للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، أو يكون غير قادر على التغلب عليها (بما في ذلك التقلبية والظروف القصوى)). ومع ذلك، فإن تعزيز القدرة التكيفية في البلد قد يقلص القابلية للتأثر الشديد.

١٧- واتُفق على أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يسهم بقسط وافر في تعزيز القدرة التكيفية عن طريق تقليص تعرض هذه الاقتصادات للأنشطة الحساسة للمناخ، وعن طريق تعزيز الآفاق الاقتصادية والاستقرار الضريبي في الأجل الطويل في البلد. إلا أنه سُلِّم بأن هذه القدرة ستعتمد أيضاً على عوامل أخرى، مثل مدى توفر الموارد، والتكنولوجيا، والمعلومات، والمهارات، والهياكل الأساسية، والمؤسسات، والإنصاف - وهي جميعاً مكونات لسياق التنمية الأوسع نطاقاً.

١٨- وفي هذا الصدد، اعتُبرت حالة أقل البلدان نمواً أنها حرجة بوجه خاص. فهذه البلدان ليست فقط معرضة بشكل شديد لهذه الآثار الضارة بسبب موقعها الجغرافي وهيكلها الاقتصادي الذي يعتمد على زراعة محصول واحد، ولكن لأن لديها أيضاً مستوى منخفض جداً من الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية، ومعدل مرتفع من النضوب البيئي، ومعدل مرتفع من استنفاد مورد رأس المال البشري ناجم عن انتشار الأمراض، مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واعتماد شديد على المساعدة الإنمائية الرسمية. لذلك، وُجد توافق في الآراء على أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى عناية خاصة في مجال التنويع الاقتصادي.

١٩- وأشارت العروض المقدمة في حلقة العمل إلى أن بعض خيارات التنويع الاقتصادي (مثل قطع الأشجار، والسياحة الساحلية، والصناعات التحويلية المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة) قد تزيد من حدة تغير المناخ. ولذلك، فمن المهم بالنسبة إلى الأطراف من البلدان المتقدمة في الاتفاقية أن تساعد الأطراف من البلدان النامية على اعتماد تكنولوجيات أنظف في إطار جهودها الإنمائية، وعلى التخطيط لتنويعها الاقتصادي وتنفيذه على نحو يكفل مراعاة التكيف والتخفيف من حدة الآثار في آن واحد.

جيم - التنويع الاقتصادي في سياق تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة

٢٠- بينت العروض أن الاقتصاد العالمي يعتمد حالياً اعتماداً شديداً جداً على أنواع الوقود الأحفوري. وبشكل خاص يشكل النفط أهم مصدر للطاقة، ويُتوقّع أن يستمر كذلك لمدة عقود قادمة. أما الغاز الطبيعي، فهو أنظف ويسبب انبعاثات أقل من غازات الدفيئة، وسوف يؤدي دوراً متزايداً كمصدر للطاقة، غير أن دوره في المستقبل قد يصبح أصغر بسبب ارتفاع تكاليف الاستكشاف والنقل. ويُتوقع أن ترتفع في المستقبل أنصبة الطاقة المائية ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى، إلا أن إسهامها في إمدادات الطاقة الإجمالية من المحتمل أن يبقى عند مستويات دنيا بحلول عام ٢٠٣٠. وقد حصل توافق عام في الآراء بين المشاركين على أنه، نظراً إلى الأهمية

الاستراتيجية التي يمثلها النفط والغاز للاقتصاد العالمي، فإنه من المهم للبلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تعمل جنباً إلى جنب بوصفها مستهلكة ومنتجة.

٢١- وسلّط أحد العروض الأضواء على أن بعض الدراسات قد تنبأت بتأثير محدود نسبياً لآليات كيوتو على أسعار النفط في فترة الالتزام الأولي (٢٠٠٨-٢٠١٢). ومع ذلك، ما زال يوجد قدر كبير من عدم التيّقن حول اتجاهات الطلب على الوقود الأحفوري، وبالتالي على إيرادات صادراته. وهذا راجع إلى أنه من غير المتيقّن بعد كيف ستقرر البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو، نظراً إلى أن الخيارات المتنافسة الأربعة المؤدية لتحقيق ذلك (التنفيذ المشترك، وآلية التنمية النظيفة، والاتجار بالانبعاثات، والسياسات والتدابير الداخلية) لها تأثيرات مختلفة على استخدام الطاقة. وإن عدم التيقّن هذا يشكل أحد دواعي قلق البلدان المصدرة للنفط التي يساورها القلق أيضاً لأن الاتجاه نحو انخفاض السعر الحقيقي للنفط بموجب بروتوكول كيوتو، والذي بدأ منذ الثمانينات سوف يتواصل في المستقبل، ولأن اقتصاداتها سوف تعاني من زيادة الخسائر في الإيرادات.

٢٢- واتفق المشاركون على أن هنالك حاجة ملحة إلى التنويع الاقتصادي في صفوف البلدان المصدرة للنفط، نظراً إلى أن هذه الاقتصادات تستمد عادة ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من حصائل التصدير، و٦٥ إلى ٧٥ في المائة من إيرادات الدولة من النفط والغاز. وبالاقتران مع التقلبات الكبيرة في الأسعار، وانخفاض الأسعار الحقيقية للنفط، والنضوب الوشيك للاحتياطي من النفط في عدة بلدان، فإن هذا المستوى العالي من التبعية يترجَم إلى نمط غير مستقر من النمو الاقتصادي مما يجعل من الصعب التخطيط لبرامج التنمية وتنفيذها على المدى الطويل، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ.

٢٣- وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البلدان المصدرة للنفط، سُلِّم بأن هذه البلدان، وبوجه خاص البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، قد حققت نجاحاً كبيراً في تنويع اقتصاداتها منذ السبعينات من حيث توسيع مساهمة القطاع غير النفطي في ناتجها المحلي الإجمالي. وقد اعتمدت في ذلك على تطوير الصناعات القائمة على كثافة استخدام رأس المال والطاقة، والصناعات الداعمة، والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، وخدمات القطاعين الحكومي والخاص.

٢٤- إلا أنه أُشير إلى أن هذه الأنشطة الاقتصادية تعتمد بشدة على الإعانات الحكومية والمعدات الإنتاجية المستوردة، والإدارة، والعمالة. كما أنها تكبدت تكاليف بيئية ثقيلة، نظراً إلى أن بعض الصناعات تسبب انبعاثات شديدة وتستخدم الماء بكثافة، وهو مورد طبيعي نادر في كثير من البلدان المصدرة للنفط. لذلك، فإن البلدان المصدرة للنفط تحتاج إلى إعادة النظر في استراتيجيتها المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في سياق تغير المناخ.

٢٥- ويشـــهد بعض هذه الاقتصادات صعوبات اقتصادية. فقطاعاتها غير النفطية، التي تقع في معظمها خارج قطـــاع الصـــناعة التحويلية، لا تساهم إلا بقدر محدود في حصائل الصادرات وإيرادات الحكومة. ومع انخفاض الأســـعار الحقيقية للنفط، سجلت النفقات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي فيما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٢. ففي ظل وجود فاتورة أجور ودفاع كبيرة، فإن هـــذا تُـــرجِم، باستثناء حالتي البحرين وقطر، بانخفاض كبير في النفقات الرأسمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع فإن العجز المالي قد استمر في بعض البلدان.

٢٦- وهـــذه الأوضاع المحلية تعوق الجهد المبذول على درب تحقيق التنويع الاقتصادي. ولاحظ ممثلو البلدان المصـــدرة للـــنفط أن الفقرة ٢٢ من المقرر ٥/م أ-٧، "تشجع الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على التعاون لتهيئة ظروف مؤاتية للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن يسهم فيها هذا الاستثمار في تحقيق التنويع الاقتصادي". وأعربوا عن الحاجة إلى أن تُيسر البلدان الأطراف نقل التكنولوجيا اللازمة لجعل الصناعات القائمة أقل تلويثاً. كما طالبوا بالاستثمار في مجال تنمية الكربون واستكشاف مصادر طاقة بديلة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الريح. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، قد أشارت إلى أنه بالرغم من أن لديها أكبر قدر في العالم من الإشعاع الشمسي، فإنها تفتقر إلى التكنولوجيا ورؤوس الأموال اللازمة لاستغلال هذا المصدر ومصادر الطاقة النظيفة الأخرى.

٢٧- وبينـــت العروض المقدمة أن بعض البلدان المصدرة للنفط تأخذ الآن بتشكيلة واسعة من تدابير الإصلاح بهـــدف تحقـــيق التنويع الاقتصادي. وهذه التدابير تشمل تخفيض الإعانات، وزيادة المنافسة، وتشجيع الاستثمار الأجـــنبي المباشـــر وأنشـــطة القطاع الخاص، في جملة أمور أخرى (انظر الفقرة ٣٣). كما أنشأت بلدان عديدة صـــناديق تثبيت الأسعار لمعالجة تقلبات سعر النفط. فالصندوق الإيراني لتثبيت أسعار النفط، على سبيل المثال، يستوعب كل دخل زائد يتحقق من إيرادات النفط الزائدة على المستويات المخطط لها، ثم تُوجه نسبة ٥٠ في المائة مـــنه إلى القطـــاع الخـــاص عن طريق النظام المصرفي لتشجيع التنويع الاقتصادي. ويخصَّص الباقي لاستخدامات الحكومة وفقاً للقوانين، عندما لا تتحقق الإيرادات النفطية المخطط لها كما هو متوقع.

٢٨- كمـــا ناقش المشاركون أكفأ طريقة لتوزيع الثروة النفطية. واعتُبرت الممارسة السابقة المتمثلة في إنفاق الـــثروة النفطية على التنويع الاقتصادي مكلفة جداً. وأُشير إلى أن البلدان المنتجة للنفط يمكنها أن تقدم الدروس التالـــية للـــبلدان غير المنتجة للنفط: لا تحاولوا "اختيار الفائزين المحتملين"، بل ادعموا الصناعات القابلة للحياة والمســـتدامة؛ وأولوا اهتماماً إلى دور الحكومة في دعم تنمية القطاع الخاص واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تطوير القطاع المالي بغية تيسير توزيع الموارد المالية بكفاءة.

٢٩- وشكك بعض المشاركين في الممارسة التي يسير عليها بعض البلدان المستوردة للنفط الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمتمثلة في فرض ضرائب على النفط مع القيام في نفس الوقت بدعم الفحم، وهو وقود أكثر تلويثاً نسبياً من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، وأكدوا على ضرورة إلغاء مثل هذه الإعانات. وأعرب ممثلون عن البلدان المصدرة للنفط وأقل البلدان نمواً عن قلقهم لأن آلية التنمية النظيفة قد تفيد بصورة رئيسية البلدان التي تستعمل الفحم بكثافة مثل الصين والهند. ومع ذلك، لاحظ آخرون أن هذا يتمشى مع مبدأ التقليل إلى أدنى حد من تكاليف تدابير التخفيف والتكيف عن طريق اعتماد أقل الخيارات تكلفة لمعالجة تغير المناخ.

دال - الحدود التي ترد على بلوغ أهداف التنويع الاقتصادي ودور جميع أصحاب المصلحة

٣٠- إن هدف التنويع الاقتصادي له حدوده. فمن ناحية، يشكل التنويع الاقتصادي جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً، التي تحدث التنويع الاقتصادي إلى جانب عناصر كثيرة أخرى من أجل تعزيز القدرة التكيفية (انظر الفقرة ٦). وهكذا فإن التنمية الاقتصادية المستدامة تشكل، من أوجه كثيرة، هدفاً أنسب في هذا الصدد. إلا أنه قيل إنه يتعين في ضوء أحكام المقرر ٥/م أ-٧، ولا سيما الفقرة ٢٢ منه، اتخاذ خطوات ملموسة من أجل المضي قدماً فيما يتعلق بهذه المسألة. ورأى بعض المشاركين أنه يكون من المفيد إنشاء فريق خبراء يُعنى بالتنويع الاقتصادي لتقديم التوجيه في هذا السياق، وأن البلدان يمكنها أن تشرع في إعداد برامج وطنية للتنويع الاقتصادي بغية تناول مسائل نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والمبادرات المتعلقة بإقامة شراكات، وإدخال تحسينات في معدلات التبادل التجاري.

٣١- وفي سياق تغير المناخ، وسعياً إلى التنويع الاقتصادي، أُشير إلى أن الحكومات الوطنية في البلدان النامية ينبغي أن تنظر نظرة أطول آجلاً وأن تسعى بصورة حثيثة إلى وضع خطط للتنمية الوطنية تسهل نمو الأنشطة الاقتصادية الجديدة الأقل كثافة من حيث الانبعاثات والأقل حساسية للمناخ. كما ينبغي لها أن تواصل برامجها فيما يتعلق بالتحديد والخصخصة لتسهيل تحول اقتصاداتها القائمة على النفط إلى اقتصادات متنوعة يقودها القطاع الخاص. ولهذا الغرض، ينبغي تحديد دور كل من الحكومات الوطنية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية.

٣٢- وفي هذا الصدد، أعرب المشاركون عن انبهارهم بالجهود المنهجية التي ما انفكت تبذلها بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ التسعينات للتعجيل بجهودها الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي. وقد أعيد تقييم كثير من السياسات الرئيسية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاعين العام والخاص، والمنافسة، والإصلاح الإداري، ونظم التعليم والتدريب، وإصلاح سوق العمل. وتشمل تدابير الإصلاح الرئيسية إتاحة فرصة الملكية العقارية لغير المقيمين، وفتح الاقتصاد أمام مبادرة القطاع الخاص، والقضاء على التمييز الضريبي ضد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع التشغيل الذاتي، وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكامل الإقليمي.

٣٣- إلا أنـــه لوحظ أن هذا لا يعني بالضرورة الانسحاب الكلي للدولة من الميدان الاقتصادي، نظراً إلى أن القطاع الخاص قد تعوزه الحوافز الاقتصادية والقدرة المؤسسية اللازمة لتنسيق جهود التنويع الاقتصادي والتكيف مع تغير المناخ تنسيقاً فعالاً. كما أشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي مواصلة الخصخصة بحذر حتى تُضْمَنَ حماية مصالح المجتمع الأوسع نطاقاً والطويلة المدى. وينطبق هذا أيضاً على دور الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٤- كما أكد المشاركون على دور المساعدة الإنمائية وحسن التدبير في مجال التنويع الاقتصادي في سياق تغير المناخ. ويمكن لبعض الأدوات الإنمائية المحددة، مثل مخططات التمويل البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، أن تؤدي دوراً هاماً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

رابعاً - برامج الدعم التي تنفذها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية من أجل التنويع الاقتصادي في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

٣٥- ناقش المشاركون الكيفية التي يمكن على أفضل نحو للأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية أن تسهل الجهود المبذولة من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ســـاند المشاركان الممثلان لإيطاليا واليابان الرأي القائل بأن التنويع الاقتصادي لا يشكل عملية منفصلة عن التنمية الاقتصادية، وأنه ينبغي السعي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي ضمن الإطار الواسع للتنمية المستدامة. وعلى وجه أكثر تحديداً، ففي سياق تغير المناخ، يمكن دعم أنشطة التكيف عن طريق العمل الإنمائي العام.

٣٦- واقترحت اليابان وضع أولويات بشأن الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي. وأعربت عن الحاجة إلى إجـــراء مـــزيد من تبادل الآراء بخصوص التجارب السابقة في مجال التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة. وسيكون من المرحب به أيضاً تقديم مقترحات تقوم على احتياجات البلدان الراغبة في تعزيز التنويع الاقتصادي، وعلى جهودها الوطنية الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف.

٣٧- وذكر العرض الياباني عدة مشاريع تعاونية جارية في مجال التنويع الاقتصادي. وهذه تشمل مشروع معهد السيارات السعودي - الياباني، ومشروع تنمية القطاع السياحي في الأردن، ومشروع مركز حرز لتنمية الموارد البشرية الزراعية في إيران. ويهدف مشروع معهد السيارات السعودي - الياباني إلى دعم "برنامج السعودة" الذي وضـــعته المملكـــة في مجال سوق العمل بقطاع السيارات عن طريق المساعدة على تدريب عدد كبير من التقنيين العاملين في قطاع السيارات. ويشمل مشروع تنمية القطاع السياحي في الأردن ستة مشاريع فرعية، تمتد من تنمية تطوير المنطقة السياحية في وسط مدينة عمان إلى المتحف الوطني، والمجمع المطل على البحر الميت، وتطوير البلدة

التاريخـــية القديمـــة في مدينة السلط. أما مشروع مركز حرز لتنمية الموارد البشرية الزراعية في إيران، فهو يعمل كمركز تكنولوجي لتنمية الموارد البشرية المعنية بتجميع الأراضي، وإنتاج الأرز في الأراضي المجمعة. وأعرب بعض المشاركين من أفريقيا عن أملهم في إقامة مثل هذه المشاريع في قارتهم.

٣٨- وورد في العـــرض الإيطالي وصف لبرنامجين تعاونيين جاريين في سياق تغير المناخ. الأول، وهو برنامج تعاون صـــيني - إيطالي من أجل التنمية المستدامة، يشجع النواتج المشتركة في إطار اتفاقيات ريو، ويتألف من تجربة واختبار تكنولوجيات ابتكارية جديدة سيجري توسيع نطاقها في قائمة المطاف لتكون على الصعيد الوطني. أما البرنامج الثاني، وهـــو الـــبرنامج المتوسطي للطاقة المتجددة، فيركز على تعزيز أسواق وخدمات الطاقة المتجددة في البلدان النامية وفي بلـــدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ عملية لإنتاج الطاقة المتجددة قادرة على توليد "الشهادات الخضراء" و/أو "وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة" الناشئة عن مشاريع آلـــيات التنمية النظيفة. كما أشار مقدم العرض إلى أن الاستثمار في المستقبل ينبغي أن يركز على التوسّع في مصادر الطاقة غير الضارة بالمناخ، وبوجه خاص تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتنمية التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة.

خامساً - مسائل تستوجب موالاة النظر فيها

٣٩- أشار المشاركون إلى المسائل التالية بوصفها مجالات يمكن موالاة النظر فيها:

(أ) دعم إدراج التنمية المستدامة ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؛

(ب) إنشـــاء محفـــل لتبادل التجربة في مجال التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة، والجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هذا الهدف، وتحديد الأنشطة الكفيلة بتعزيز التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص للتنمية المستدامة؛

(ج) توفير الدعم لتنمية القدرات الهيكلية والمؤسسية، ليس فقط عن طريق المساعدة المالية والتقنية، ولكن أيضاً عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتيسير نقل التكنولوجيا وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل؛

(د) إنشاء صناديق خاصة لتسهيل الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؛

(هـ) إقامـــة شـــراكات أوسع نطاقاً مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بغية تحقيق الأهداف والنتائج المتوقعة لمبادرات التنويع الاقتصادي تحقيقاً أفضل.

- - - - -